المندوب العام للانروا يذكر في تقريره الى الجمعية العامة عام ١٩٦٨ ان ما بين ٤٠ ـ ٤٥ الفا من اللاجئين المسجلين في القطاع قد غادروه بعد الاحتلال(٩). كما ان السجلات الاردنية الخاصة بالاشخاص الذين غادروا القطاع الى الضفة الشرقية تشير الى انه حتى منتصف عام ٦٨ كان حوالي ٨٫٥٠٠ شخص فقط من غير المسجلين لاجئين قد غادروا القطاع(١٠). ويذكر تقرير المندوب العام لعام ٦٩ ان النزوح من القطاع قد توقف تقريبا بعد ذلك التاريخ ، اي بعد منتصف عام ٦٨ . اي ان الذين غادروا القطاع كانوا بحدود ٥٠ الفا وان من بقي فيه يزيد عددهم على ٤٠٠ الف وذلك يتعارض مع الارقام الاسرائيلية كما هو واضح . وبسبب هذه الاعتبارات فاننا لا نستطيع ان نجزم او ان نعطي رقما تقريبيا لعدد سكان القطاع او لعدد الذين غادروه بعد الاحتلال.

فئات العمر : اذا نظرنا الى السكان بحسب فئات العمر نجد ان حوالي نصف سكان القطاع تقريبا هم دون سن الخامسة عشر وهي الفئة التي تعتبر عادة غير منتجة في المجتمع . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠ كانت نسبة من هم دون الخامسة عشر بين السكان الاصليين ٤٣٪ وبين اللاجئين ٤٦٪ ، مع ملاحظة ان مجلس الانتاج القومي المصري قام عام ١٩٥٥ بالاشتراك مع الانروا ببحث حول السكان جاء في نتيجته ان نسبة من تقل اعمارهم عن ١٥ سنة بين اللاجئين في القطاع تصل الى ٥١٪ تقريبا(١١). اما في الوقت الحالي فان الاحصاءات المنشورة حول السكان في القطاع تظهر ما يلي : بالنسبة للاجئين تظهر ارقام الانروا للعام ٦٩ ان هذه النسبة هي في حدود ٤٠٪ غير ان الانروا ترفق بهذه الارقام تعليقا يؤكد ان العدد بالنسبة لمن هم دون السادسة (سن دخول المدرسة) عدد غير دقيق « لان الانروا لا تقدم التشجيع الكافي للاجئين لكي يسجلوا اطفالهم قبل بلوغهم السادسة »(١٢). اما الاحصاءات الاسرائيلية للعام ٦٨ فتظهر ان نسبة من هم دون الخامسة عشر في القطاع كله وشمال سيناء هي ٥٠٫٦٪(١٣). وعلى اي حال يمكن القول ان هذه النسبة ليست اقل من ٤٥٪ ، وهي نسبة عالية اذا قورنت بمصر مثلا ، وهي دولة تتميز بنسبة مرتفعة لتزايد السكان حيث ان نسبة من هم دون الخامسة عشرة فيها كانت ٣٨٪ خلال الفترة من عام ٤٨ الى عام ٥٧(١٤). ويبرز عند الحديث عن توزيع السكان بحسب فئات الاعمار امران يتعلقان بالتعليم هما : ما هي نسبة عدد التلاميذ الاجمالي الى عدد السكان ، وما هي نسبة هؤلاء التلاميذ الى من هم في سن الدراسة فعلا وفي مختلف المراحل التعليمية . ولكن قبل التعرض لهذين السؤالين لا بد من اعطاء صورة عن الوضع الاقتصادي في القطاع ، اذ بدون هذه الصورة قد تعطي الارقام التي ذكرناها انطباعا خاطئا بل ومضللا . فعندما نقول ان حوالي نصف السكان هم دون سن الخامسة عشر ، اي فئة غير منتجة فلا بد ان نضيف اليهم فئة الكبار في السن والعجزة، وكذلك فان ضعف اقبال النساء في مجتمعنا على العمل ، لاسباب عدة ، ومن ثم قلة عدد النساء العاملات نسبيا ، يجعل عدد من هم خارج قطاع الانتاج كبيرا ، مما قد يوحي خطأ ، بأن القطاع بحاجة الى الايدي العاملة ، وبأن فرص العمل بالتالي متوفرة . وقد يستنتج ايضا ان الدافع الاقتصادي ، اي تأمين الفرد لحياته وحياة اسرته، لا يرتبط بالتعليم ، بينما يظهر الواقع عكس ذلك .

الوضع الاقتصادي : لم يكن القطاع بحدوده الحالية منطقة انتاج قبل عام ٤٨ بل كان يستكمل معظم حاجاته من انتاج باقي اجزاء فلسطين ، كما لم تنشأ فيه صناعات تذكر . اما الانتاج الزراعي فلم يكن يكفي حاجات السكان من المواد الاساسية . وبعد عام ٤٨ فقد القطاع معظم موارده الاقتصادية الطبيعية داخل المنطقة المحتلة من فلسطين ، ذلك ان خطوط الهدنة جعلت ٨٠ بالمئة من سكان القطاع الاصليين يصبحون بدون مورد حيث اقتطعت اراضيهم واصبحت في الجهة الاخرى من الحدود ، اي تحت السيطرة الاسرائيلية . وبالتالي اصبح على القطاع ان يتحمل بموارده المحدودة هذه ، سكانه الاصليين الذين بلغ عددهم انذاك ٩٠ الف نسمة(١٥)، واللاجئين الجدد اليه . وليس هنا مجال البحث في انواع العمل او التوزيع المهني للسكان في القطاع ، الا انه لا بد من التأكيد ان البطالة تعتبر من ابرز المشاكل التي يواجهها اهالي القطاع ، ذلك ان القوة البشرية الموجودة في القطاع ، تفوق من حيث العدد كثيرا كمية العمل الموجودة ، او التي يمكن توفرها في المستقبل نظرا لضيق الموارد الطبيعية من جهة وعدم توافر الخبرة الفنية التي يمكن الاستفادة منها في مشاريع صناعية ، او في ايجاد فرص عمل